٢ـ الحديث المدلَّس

لا بد في البداية من إطلالة على الأصل اللغوي ، لاعتقادنا بإشعاع يتجلى في الاصطلاح الحديثي .

الدَّلَس هو الظلمة واختلاط الظلام ، والتدليس : كتمان خبر العيب في السلعة عن المشتري ، فهذا يفيد أن المحدّث المدلس يُظلم قضيته ، ويُلقي الظلمة في الإسناد .

والمدلّس مخفي العيب في الإسناد مما يشكل علّة مضعفة ، فهو من يحدث عمن سمع منه ما لم يسمع منه بصيغة توهم أنه سمعه منه ، كأن يقول : عن الأعمش ، أو قال الأعمش .

أـ تدليس الإسناد :

هو خفاء طريقة السماع ، كأن يقول : فلان عن فلان ، وقد يكون بين الشيخين شيخ آخر أو أكثر ، يخفيه طلباً لعلو الإسناد أو لضعف المخفي ، وبتعبير مختزل : أن يروي عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه ، موهماً أنه سمع الحديث منه[1] .

ونقل الإمام النووي عن الخطيب البغدادي قوله : « وربما لم يسقط المدلس شيخه ، لكن يسقط ممن بعده رجلاً ضعيفاً أو صغير السن ، ليحسن الحديث بذلك » ، وكان الأعمش وسفيان الثوري وبقية بن الوليد يفعلون هذا النوع ، ويشترط ألا يصرح بأنه سمع بقوله : حدثني أو سمعت ، لأن هذا إشارة إلى الكذب الصريح في منظور المحدثين ، وكأن

---

(١) راجع مثلاً إرشاد طلاب الحقائق ص/ ٩٢ .

الكذب الخفي أسلم ، فلفظ الرواية يحتمل السماع وغيره .

مثال : قال عليّ بن خشرم المروزي (٢٥٧هـ) : قال لنا ابن عيينة عن الزهري ، فقيل لابن خشرم : سمعته من الزهري ؟ فقال : لا ، ولا ممن سمعه من الزهري ، حدثني عبد الرزاق عن مَعْمر (١٥٤هـ) عن الزهري[١] ، فأخفي رجلان ، والتاريخ يوضح هذا لتقدم وفاة ابن شهاب الزهري (٦٢٤هـ) .

وهذا يشبه الإرسال الخفي ، لكن التدليس لا ينفي سماع الراوي أحاديث أخرى عن الراوي الذي يذكره بديلاً ، فالأمر جزئي في حين لم يسمع المرسل شيئاً ممن ذكر والأمر كلي .

ب ـ تدليس التسوية :

أي يسوّي بين رجال الإسناد ، فيجعلهم جميعاً ثقات بحذف الضعيف ، إذا كان الثقة روى عن ضعيف عن ثقة مع شرط لقاء الثقتَين ، فيسقط الراوي الواسطة ، بلفظ محتمل لسماع الثقة عن الثقة .

ولا يحذف الراوي شيخه ، بل يحذف الضعيف الذي فوقه ، فيحكم بالصحة على الإسناد ، اشتهر بهذا الأسلوب الوليد بن مسلم الذي كان يحذف الشيوخ الضعفاء لشيخه الأوزاعي ، ويبقي الثقات[٢] .

قيل للوليد : لقد أفسدت حديث الأوزاعي ، قال : كيف ؟ فقيل له : تروي عن الأوزاعي ، وبينه وبين نافع عبد الله بن عامر الأسلمي ، وبينه وبين الزهري إبراهيم بن مرة ، قال : أُنبِّل الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء وهم ضعفاء لهم أحاديث مناكير . قالوا : « فأسقطتهم أنت ،

---

(١) معرفة علوم الحديث ص/ ١٣٠ .

(٢) تدريب الراوي ص/ ٧٨ .

وصيّرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات ، ضُعّف الأوزاعي ؟ » فلم يلتفت الوليد إلى ذلك القول ، قال الخطيب : « وكان الأعمش وسفيان الثوري يفعلان مثل هذا » .

« حكم هذا القسم، وهذا النوع شر الأقسام وفيه تعزير شديد، قال العراقي: وهو قادح فيمن تعمد فعله ، وقال الحافظ ابن حجر : لا شك أنه خرج وإن وصف به الثوري والأعمش فلا اعتذار عنهما أنهما لا يفعلانه إلا في حق من يكون ثقة عندهما ضعيفاً عند غيرهما ، وابن القطان سمّىٰ هذا النوع تسوية بدون لفظ التدليس ، فيقول : سوّاه فلان ، وهذه تسوية ، والقدماء يسمونه تجويداً فيقول : جوّده فلان ، أي ذكر من فيه من الأجواد وحذف غيرهم » .

مثال : روى إسحاق بن راهويه عن بقية حدثني أبو وَهْب الأسَدي عن نافع عن ابن عمر : « لا تَحمَدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عُقدة رأيه »[1] .

قال الإمام أبو حاتم الرازي : هذا الحديث له أمر قلّ من يفهمه ، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، وعبيد الله بن عمرو ثقة كنيته أبو وهب وهو أسدي ، فكناه بقية ونسبه إلى بني أسد كي لا يُفطن له ، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة وهو ضعيف لا يُهتدى له .

ج ـ تدليس الشيوخ :

وهو تغيير اسم الشيخ الذي يُروى عنه ، فالمدلس هنا سمع الشيخ ، لكنه يسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف ، فالمقاصد ههنا تختلف عما في النوعين السابقين .

---

(١) شرح الألفية للعراقي : ١/ ١٩٠ .

فمن تغيير الاسم أن الحارث بن أبي أسامة روى عن الحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان المشهور بابن أبي الدنيا ، وكان الحارث أكبر منه ، فدلّسه فقال مرة : عبد الله بن عبيد ، ومرة قال : عبد الله بن سفيان . ومرة : أبو بكر بن سفيان ؛ يدلسه[١] .

ومنه قول أبي بكر بن مجاهد (٣٢٤هـ) صاحب القراءات السبع : « حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله ، يريد به أبا بكر بن داود السجستاني »[٢] .

وتظهر الدوافع السليمة لهذا التدليس المستساغ في أسلوب الخطيب البغدادي ، إذ كان يغير من أسماء شيوخه ممتحناً ذاكرة تلاميذه ، كما كان في كتابه « الرحلة في طلب الحديث »[٣] إذ يروي عن شيخه محمد بن الحسين بن الفضل القطان ، ثم يقول : ثنا ابن الفضل ، ويقول : محمد بن الحسين .

فالتلميذ الماهر الخبير يكتشف أن المروي عنه واحد ، لكن هذا يعرض غير الماهر للتضييع أو كما قال العلماء : توعير الطريق ، مما يؤدي إلى ضياع الحديث المروي أيضاً ، خصوصاً إذا كان المروي عنه ضعيفاً فيغير اسمه تغطية لضعفه .

ويقع هنا ما يسمى تدليس البلاد ، كأن يكون الراوي في الشام ، ويقول : حدثني فلان بالأندلس ، وهو مكان بالقاهرة ، وأن يقول الراوي في بغداد : حدثني فلان وراء النهر يظن السامع في بلاد الهند ، والمقصود وراء نهر دجلة .

---

(١) منهج النقد ، د . نور الدين عتر ، ص/ ٣٨٥ .

(٢) تيسير مصطلح الحديث د . الطحان ص/ ٨٢ .

(٣) الرحلة في طلب الحديث رقم ١٦ ، ١٨ ، ٥١ وراجع منهج النقد ص/ ٣٨٥ .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر[1] أمثلة كثيرة على هذا النوع ، وحكم عليه بالكراهة ، لاشتماله على ادعاء وإيهام بالرحلة في طلب الحديث ، إلا إذا توافرت قرينة تدل مثلاً أنه لم يقصد الإيهام والتدليس ، كأن يقول : الأندلس في القاهرة ، وكرك نوح قرب دمشق .

د ـ حكم التدليس :

ينبغي أن نصدّر الكلام على حكم التدليس بمقولة المحدث التابعي الجليل شعبة بن الحجّاج إذ نقل عنه الإمام الشافعي رضي الله عنه قوله : « التدليس أخو الكذب » ، وهذا هو الحكم صراحة من غير مواربة .

ويعجبنا إنكاره الشديد ولا يعجبنا اعتبار ابن الصلاح لهذا القول مبالغة في الزجر والتنفير من التدليس ، إذ قال شعبة رضي الله عنه : « لأن أزني أحب إليّ من أن أدلّس »[2] ، وهذا حق ، لأن الأمر تلاعب بطريق يصلنا بالكلام النبوي .

وقرين هذا التشدد ما روي عن عبد الله بن المبارك إذ كان يقول : « لأن أخرَّ من السماء أحب إليّ من أن أدلس حديثاً »[3] .

ويعضد هذا الاتجاه أن العلماء جرّحوا من ارتكب التدليس ولو مرة واحدة جرّحوه وردوا روايته ، وإن بيّن السماع ، فالمدلس قطعاً حديث ضعيف .

والنوع الأول أي تدليس الإسناد في رأي بعض العلماء مقبول ، إن لم يكن أخف من سواه ، قال الإمام ابن الصلاح : إن ما رواه المدلِّس بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال حكمه حكم المرسل وأنواعه ،

---

(١) توضيح الأفكار : ١/ ٣٧٢ .
(٢) علوم الحديث ص/ ٦٧ .
(٣) الكفاية ص/ ٣٩٣ .

وما رواه بلفظ مبيِّن الاتصال نحو : سمعت ، وحدثنا وأخبرنا ، وأشباهها فهو مقبول محتج به .

وفي الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث هذا الضرب كثير جداً ، كقتادة ، والأعشىٰ ، والسفيانين ، وهشيم بن بشير ، وغيرهم . وهذا لأن التدليس ليس كذباً وإنما هو ضرب من الإبهام بلفظ محتمل أما تدليس الشيوخ فأمره أخف ، وفيه تضييع للمروي عنه ، وتوعير لطريق معرفته علىٰ من يطلب الوقوف على حاله وأهليته[1] .

ويختلف الحال في كراهة ذلك بحسب الغرض الحامل عليه فقد يكون الدافع أن شيخه غير ثقة ، أو كان متأخر الوفاة وشارك في السماع الراوي المقصود أو كان الشيخ أصغر سناً من الراوي عنه ، أو كان كثير الرواية عنه ، فلا يكثر من ذكر اسمه بلفظ واحد ، وكان الخطيب البغدادي من أنصار هذا الرأي .

وكان الحافظ البزار من العلماء المتسمّحين ، قال : « من كان يدلّس عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولاً ، وكان ذلك منطبقاً على سفيان بن عيينة ، فحكى الحافظ ابن عبد البر عن أئمة الحديث أنهم قالوا : يُقبل تدليس ابن عيينة ، لأنه إذا وقف أحال على ابن جُريج ومَعْمر ونظرائهما ، ورجح ذلك ابن حبان .

وقرّر أن هذا ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة ، فإنه كان يدلس ، ولا يدلس إلا عن ثقة متقن ، ولا يكاد يوجد له خبر دلَّس فيه إلا وقد بيّن سماعه عن ثقة مثل ثقته ، ثم مثَّل ابن حبان على ذلك بمراسيل كبار التابعين ، فإنهم لا يرسلون إلا عن صحابي[2] .

---

(١) علوم الحديث ص/ ٦٨ وراجع إرشاد طلاب الحقائق ص/ ٩٣ .

(٢) معرفة علوم الحديث ص/ ١١١ ، ولمحات ص/ ٢٤٦ .

وثمة استدلال خاطئ نقله الإمام السيوطي[1] ، ولا شك يقول بهذا متبجّح آثم مستهتر ، فاستدلوا على أن التدليس غير حرام بما أخرجه ابن عدي عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال : « لم يكن فينا فارس يوم بدر إلا المقداد » قال الحافظ ابن عساكر (٥٧١هـ) : قوله فينا يعني المسلمين ، لأن البراء لم يشهد بدراً » .

وأين المدلسين من مقصد البراء رضي الله عنه هم يخفون حقيقة ، وهو يلجأ إلى حقيقة كبيرة ، ويكفي المدلس مساءة وضعفاً إيهامه ولجوؤه إلى الاحتمال ، ويقينه بأن لو صرّح باسم الذي دلّس عنه لم يكن مَرضياً ، فهل هذه طريقة العمل في رواية كلام النبوة .

ونلخّص الحكم على أنواع التدليس بأن تدليس الإسناد مذموم ، وتدليس التسوية أكثر مذمة ، قال الحافظ العراقي : « إنه قادح فيمن تعمّد فعلَه » وتدليس الشيوخ وهو أخف في الكراهة ، لأنه لم يحذف بل بدَّل الاسم ، وهذا الأخير كما أسلفنا سوء أدب يدعونا إلى إعادة النظر في العدالة .

وعندي يعد التدليس منقصة على المحدثين الذين جرّبوه ، ونحمد الله أنهم قلة ، لأن مقدار المئة بإزاء الآلاف قليل جداً ، فالأصل اللغوي يدل على أنه غش ، ولهذا الغش مخاطر عظيمة ، لأن العمل في نقل الكلام النبوي ، والسند مستندنا .

هذا الخطر قائم في الأنواع الثلاثة ، إلا أن النوعين الأولين تدليس الإسناد وتدليس التسوية يظهر فيهما الوجهة الخلقية غير المقبولة في المحدثين ، فالمغايرة ستر للعيب ، وهذا لا يقبل في نقل الكلام النبوي .

---

(١) تدريب الراوي : ١/ ٣٣٢ .

أما تدليس الشيوخ فيظهر الوجهة العقلية غير المقبولة ، إذ لا يكفي المقصد السليم والنية الحسنة لقبول هذا الانحراف ، فقد تغيب الحقيقة عن التلميذ فيخطئ بتغير اسم الشيخ ، وإذا عرف الحقيقة لعله ينفر من تفاصح أستاذه ، وكل هذا عند المتأخرين من باب الترف الذهني .

والذي ذكروه من تدليس سفيان بن عيينة وسفيان الثوري ليس تدليساً ، إنما هو اضطرار لا يغير من حقيقة السند ، ولا يهدف إلى الإيهام ، لأنهما لا ينقلان إلا عن الثقات ولا يهدفان إلى ستر الضعيف .

ولا خوف على المتن الذي هو غايتنا ، فإن النص الذي يأتي عن طريق ضعيف من جراء التدليس لا شك آت عن طريق قوي ، فالعلماء رفضوا السند ولم يرفضوا المتن الذي أقروه في أسانيد أخرى قوية .

ومن المصنفات المختصة بالمدلسين .

١ـ التبين لأسماء المدلّسين للحافظ برهان الدين بن الحلبي وهو رسالة مطبوعة .

٢ـ التبيين لأسماء المدلسين ، للخطيب البغدادي وهو غير مطبوع ، وذكر[١] أن له كتابين كل واحد منهما لبيان نوع من أنواع التدليس .

٣ـ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس للحافظ ابن حجر وهو مطبوع كان جامعاً محصياً ، وبلغ ما احتواه مئة واثنين وخمسين مدلساً فقط ، واستدل الدكتور نور الدين عتر بهذا العدد على مبالغة الدكتور صبحي الصالح رحمه الله في قوله : « ما أقل من سلم من التدليس »[٢] وانتصر للأصح : « ما أكثر من سلم من التدليس » .

---

(١) الكفاية ص/ ٣٦١ .

(٢) علوم الحديث د . صبحي الصالح ص/ ١٧٥ .